الإمارات العربية المتحدة
وزارة تمكين المجتمع

الدليل الاسترشادي لإنشاء مؤسسات النفع العام

(من الفكرة إلى الإنشاء)

2026

MOCE/ LD- M02/2026

الملخص التنفيذي 3
الغاية من الدليل، نطاقه، محاوره الرئيسية، قيمته المضافة، والأثر المتوقع على منظومة مؤسسات النفع العام

منظومة مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات 4
منظومة مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات، تطور العمل المجتمعي، الأولويات الوطنية وموجهات العمل

ما هو الدليل الاسترشادي لإنشاء مؤسسات النفع العام 5
ما هو الدليل الاسترشادي، أهدافه، نطاقه، الفئة المستهدفة، القيمة المضافة للمتعا مل

الموجهات العامة لعمل مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات 6
انسجام مؤسسات النفع العام مع الأولويات الوطنية، الموجهات الثلاثة (الأولويات الوطنية، التشريعات والسياسات الحكومية، استراتيجيات الخدمات الحكومية والتحول الرقمي)

الأولويات الاستراتيجية لمؤسسات النفع العام 6
تعزيز المشاركة المجتمعية، تحقيق الأثر القابل للقياس، دعم القيم الوطنية، التكامل مع السياسات، بناء مؤسسات مستدامة

الإطار القانوني المنظم لعمل مؤسسات النفع العام 6
الجهة الاتحادية المختصة، الأدوار والمسؤوليات، الامتثال، دور المؤسسات في تحقيق أولويات الدولة

أشكال مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات 9
الجمعيات، المؤسسات الأهلية، الاتحادات، صناديق التكافل الاجتماعي،

مجالات وأنشطة مؤسسات النفع العام 12
المجالات الرئيسية المعتمدة، أمثلة للأنشطة والمبادرات، آلية اختيار المجال

مسار إنشاء مؤسسات النفع العام 13
الفكرة، التوافق، النظام الأساسي، التقديم، الاعتماد والانطلاق

خطوات إنشاء مؤسسات النفع العام 16
مسارات الإنشاء حسب شكل مؤسسة النفع العام ، متطلبات الإنشاء، إعداد النظام الأساسي

الأسئلة الشائعة 17
أبرز استفسارات المتعاملين حول إجراءات إنشاء مؤسسات النفع العام ، صلاحيات جمع التبرعات، المدد الزمنية، التعديل، الرقابة، الشراكات

الملخص التنفيذي

يأتي الدليل الاسترشادي لإنشاء مؤسسات النفع العام **(من الفكـــرة إلى الإنشـــاء)** كأداة تنظيمية وتمكينية **تهدف إلى توحيد فهم منظومة مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات**، وتسهيل رحلة الإنشاء، ورفع جاهزية المؤسسات منذ مراحلها الأولى، بما يعزز استدامتها ويضاعف أثرها المجتمعي.

يركز الدليل على الانتقال بالعمل المجتمعي **من المبادرات الفردية إلى العمل المؤسسي المنظم**، عبر إطار تشريعي واضح، وتكامل فعال مع الأولويات الوطنية، انسجاماً مع رؤية " نحن الإمارات 2031 " ومئوية الإمارات 2071، التي تضع الإنسان في قلب التنمية وتعزز مفهوم الشراكة المجتمعية.

- **ويستعرض الدليل بشكل مبسط ومتكامل:**

الإطار القانوني المنظم لعمل مؤسسات النفع العام والجهات المختصة.

أشكال مؤســـسات النفع العام **المعتمدة** ومجـــالات عمـــلها.

خطوات وإجراءات **الإنشاء ومتطلبات النظام الأســاسي.**

الموجهات العامة والأولويات الاستراتيجية **التي تحكم عمل القطاع.**

الأسئلة الشائعة التي تعالج أبرز التحديات والاستفسارات المتكررة للمتعاملين.

- **يُســهم الدلــيل في:**

- تقلـــيل التـــباين في فهم المتطـــلبات التنظيـــمية.
- تسريع إجراءات إنشاء مؤسســـات النفع العـــام ورفع جودة الطلبات.
- تعـــزيز الامتـــثال والشفـــافية.
- تمكين مؤســـسات النفع العام من أداء دورهـــا كـــشريك فاعل في منظـــومة التنـــمية المجـــتمعية.

ويُعد هذا الدليل مرجعاً استرشادياً داعماً لتوجهات الدولة في بناء قطاع ثالث قوي ومستدام، قادر على مضاعفة الأثر الاجتماعي، وتعزيز التلاحم المجتمعي، وترسيخ ثقافة العطاء المؤسسي.

منظومة مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات

«المجتـــمع القـوي لا يُبـــنى بالقـــرارات وحـــدها، بل بالمشـــاركة، والمســـؤولية والعـــــطاء»

منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، شكل العمل المجتمعي ركيزة أصيلة في مسيرة التنمية، مستنداً إلى قيم راسخة أرساها الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه، الذي آمن بأن قوة الوطن تنبع من تلاحم مجتمعه، وتكامل أدوار أفراده ومؤسساته. وانطلاقاً من هذا النهج، تطور العمل المجتمعي في دولة الإمارات من مبادرات فردية وجهود تطوعية متفرقة، إلى منظومة مؤسسية متكاملة تُعرف اليوم بمنظومة مؤسسات النفع العام؛ منظومة تُنظم العطاء، وتحول الرغبة في الخير إلى أثر مستدام، وتمنح المشاركة المجتمعية إطاراً واضحاً، وحوكمة رشيدة، وأهدافاً قابلة للقياس.

- **من المبادرات الفردية ... إلى العمل المؤسسي المستدام**

لم تعد مؤسـسات النفع العام تقتصر على تقديم المســاعدات أو تنفيذ الأنشـــطة، بل أصبحت شريكاً تنـــموياً فاعلاً يساهم في:

1. تعـــزيز التلاحم الاجتماعي
2. تمكـــين الفئات المختلفة
3. دعـــم السياسات الوطنية
4. استشراف احتياجات المجتمع المستقبلية

وذلك ضمن بيئة تشريعية وتنظيمية متقـــدمة، تضمن الشفافية، والمســـاءلة، وحسن إدارة الموارد، بما يعكس نضج القطـــاع الثالث في دولة الإمـــارات.

- **المشاركة المجتمعية كقيمة وهوية**

في المنظـــومة الإمـــاراتية، لا تُفهم المشاركة المجتمعية كمفهوم آني، بل كقيمة وطـــنية متجـــذرة؛ قيمـــة تُترجم إلى:

- مبادرات مجتمعية.
- عمل تطوعي منظم.
- شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص والقطاع الثالث.
- مؤسسات نفع عام تعـمل بروح المســؤولية والالتزام.

وتقوم هذه المنظومة على إيمان راسخ بأن كل فرد قادر على الإسهام، وأن كل مؤسسة قادرة على صناعة الفرق، متى ما وُفرت لها الأدوات، والدعم، والإطار المؤسسي الفعال.

منظومة تنمو مع المجتمع... ومن أجل المجتمع، إن منظومة مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات ليست بنية ثابتة، بل منظومة حية ومتطورة، تنمو بتطور المجتمع، وتستجيب لتحدياته وفرص نموه، وتتكامل مع أولوياته الوطنية، انسجاماً مع مئوية الإمارات 2071، التي تضع الإنسان في قلب التنمية، وتعزز مفهوم الشراكة المجتمعية كمسار للمستقبل. ومن خلال هذه المنظومة، يتحول العطاء إلى ممارسة مؤسسية، والمبادرة إلى أثر، والمشاركة إلى مسؤولية مشتركة، تسهم في بناء مجتمع متماسك، واعٍ، وقادر على الاستمرار.

ما هو الدليل الاسترشادي لإنشاء مؤسسات النفع العام

يُعد دليل إنشاء مؤسسات النفع العام مرجعاً **مبسطاً وعملياً** يرافق المتعامل خطوة بخطوة في رحلته من الفكرة إلى الكيان المعتمد لإنشاء المؤسسات. ويوضح الدليل ماهية مؤسسات النفع العام، وأشكالها المعتمدة في دولة الإمارات، والمجالات التي تعمل ضمنها، مع شرح واضح لمتطلبات الإنشاء الأساسية مثل اختيار شكل المؤسسة المناسب، إعداد النظام الأساسي، تحديد الهيكل التنظيمي، ومعايير اختيار الأعضاء أو المؤسسين. كما يشرح الدليل آلية التقديم عبر المنصات الرقمية المعتمدة، وما الذي يُتوقع من المتعامل في كل مرحلة، بلغة سهلة وضمن وضوح الصورة، وتسريع إجراءات الإنشاء، وصولاً إلى مؤسسة فاعلة تسهم في خدمة المجتمع وتحقيق الأثر المستدام.

أهـــداف الدليـــل

يهدف الدليـــل الاسترشـــادي لإنشـــاء مؤسســـات النفـع العـــام إلى:

- توحيد فهم منظومة مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات، وتعزيز الوعي بأدوارها ومسؤولياتها.
- تمكين الراغبـــين في إنشاء مؤسســـات نفع عام من اتخـــاذ قرارات مدروسة منذ مرحلة الفكرة.
- تبســـيط إجراءات الإنشـــاء وشرح المتطلبات التنظيـمية والتشريعية بشكل واضـــح وميـسر.
- دعـــم الامتثال والحوكـــمة منـــذ المراحل الأولى لإنشـــاء مؤســـسات النفـــع العـــام.
- تعزيز جاهزية مؤسسات النفع العام لتحقيق أثر مجتمعي مستدام ومتوافق مع الأولويات الوطنية.

الفئـــة المســـتهـــدفة

يستهـدف هذا الدليـل الفئـات التـــالية:

الأفراد الراغبين في إنشاء مؤسسات نفع عام.	مؤسسو وأعضاء مجالس إدارات / أمناء مؤسسات النفع العام.
الجهات والمؤسسات الراغبة في إنشاء صناديق تكافل اجتماعي.	الجهات الشريكة من القطاعين الحكومي والخاص والقطاع الثالث.
العـــاملون والمهتـمون بمجـال العمل المجتمـعي والمؤســـسي.	

الموجهات العامة لعمل مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات

تنسجم مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات **مع الأولويات الوطنية وتوجهات الدولة الاستراتيجية**، بما يضمن تكامل أدوارها مع منظومة التنمية المجتمعية، ومضاعفة أثرها الاجتماعي، وتعزيز مساهمتها كشريك فاعل في تحقيق الرؤى الوطنية وبناء مجتمع متماسك ومستدام.

وتنطـلق هذه الموجـهات من ثلاثة محـاور رئيسية تشـكل الإطار المرجـعي لعمل مؤسـسات النفع العـــام، وهي:

- الأولويات الوطنية لدولة الإمارات (**رؤية " نحن الإمارات 2031 " - مئوية الإمارات 2071**).
- التـــشريعـــات والســـياســـات الحكـــومـــــية.
- استراتيجيات الخدمات الحكومية والتحول الرقمي.

الأولويات الاستراتيجية لمؤسسات النفع العام

- تعزيز المشاركة المجتمعية المنظمة، وتحويل المبادرات الفردية إلى عمل مؤسسي مستدام.
- تحقيق أثر اجتماعي قابل للقياس، وربط الجهود بالمخرجات والنتائج.
- دعم القيم الوطنية والتلاحم المجتمعي.
- التكامل مع سياسات الدولة وأولوياتها، وعدم الازدواجية في الجهود.
- بناء مؤسسات مستدامة قادرة على تطوير الشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص والقطاع الثالث.

الإطار القانوني المنظم لعمل مؤسسات النفع العام

يمثل الإطار القانوني الأساس الذي تقوم عليه منظومة مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات، إذ يوفر مرجعية واضحة تنظم مسارات الإنشاء، والحوكمة، وممارسة الأنشطة، والامتثال، بما يضمن لهذه المؤسسات العمل ضمن منظومة متكاملة تدعم استدامة أثرها وتواكب الأولويات الوطنية للدولة.

الجهة الاتحادية المختصة

تُعد وزارة تمكين المجتمع الجهة الاتحادية المختصة بتنظيم ودعم مؤسسات النفع العام على مستوى الدولة، حيث تقوم بدور محوري في بناء وتطوير هذا القطاع، وتشمل مهامها:

وضع السياسات العـــامة والتشريعات المنظمة لقطاع مؤسسات النفع العام.	الإشراف على إجراءات الترخيص والإشهار.
اعتماد التصنيفات والمجالات والأنشطة.	متابعة الامتثال ورفع التقارير الدورية.
تصميم وتنفيذ برامج التمكين وبناء القدرات المؤسسية.	

وتتكامل أدوار الوزارة مع الجهات المحلية المختصة في كل من إمارات أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة بما يضمن اتساق المنظومة التنظيمية وتوحيد المعايير على مستوى الدولة، وتتولى الجهات المحلية المختصة مسؤولية ترخيص مؤسسات النفع العام التي يقع مقرها الرئيسي ضمن نطاقها الجغرافي، وذلك بالتنسيق مع الوزارة ووفقاً للتشريعات والقوانين المنظمة لعمل مؤسسات النفع العام، وتشمل هذه الجهات دائرة تنمية المجتمع في إمارة أبوظبي، وهيئة تنمية المجتمع في إمارة دبي، ودائرة الخدمات الاجتماعية في إمارة الشارقة، ودائرة التنمية الاقتصادية في إمارة رأس الخيمة

- **أبرز التشريعات المنظمة لمؤسسات النفع العام**

يستند إنشاء وتشغيل مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات إلى مجموعة من القوانين الاتحادية التي تشكل الإطار التشريعي للقطاع، ومن أبرزها:

أولاً: المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لســنة 2023 بشأن تنظيم مؤسســات النفع العام

يُعد المرجعية التشريعية الأساسية لإنشاء وتشغيل مؤسسات النفع العام، ويغطي الجوانب التالية:

شروط وإجراءات الترخيص والإشهار.	أنظمة الرقابة والإشراف.
آليات تشكيل المجالس وصلاحياتها.	متطلبات التقارير والشفافية.
ضوابط ممارسة الأنشطة المعتمدة.	أحكام الحل أو الاندماج أو تعديل الوضع القانوني.

ثانياً: القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2021 في شأن تنظيم التبرعات

ينظم هذا القانون جمع التبرعات بهدف حماية المتبرعين وضمان سلامة استخدام الأموال، ويشمل:

حظر جمع التبرعات دون تصريح رسمي.	ضوابط الإعلان عن حملات التبرع.
آليات وإجراءات الحصول على تصاريح التبرع.	الجزاءات والعقوبات المترتبة على المخالفات.

ملاحظة:

ترخيص المؤسسة وإشهارها كمؤسسة نفع عام لا يعني السماح لها تلقائياً بجمع التبرعات، إذ يتطلب ذلك تصاريح مستقلة وفقاً لأحكــام القــانون، باستثناء مؤســسات النفع العام التي تنص قرارات إنشــائها على جمع وتلقي وتقــديم التبرعـــات.

ثالثاً: القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 2018 بشأن العمل التطوعي

ينظم هذا القانون إطار العمل التطوعي في الدولة، ويحدد:

حقوق ومسؤوليات المتطوعين.	ضوابط تسجيل وإدارة الفرص التطوعية.
التزامات الجهات المستفيدة من العمل التطوعي.	اشتراطات السلامة والحماية للمتطوعين.

وتلتزم مؤسسات النفع العام التي تستقطب متطوعين بتطبيق جميع أحكام هذا القانون، بما يضمن تجربة تطوعية آمنة ومنظمة.

الامتثال كركيزة للاستدامة المؤسسية

يُسهم الالتزام بالتشريعات المنظمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، من أبرزها:

- تعزيز ثقة المجتمع والشركاء والجهات الحكومية.
- تسهيل إجراءات الموافقات والتصاريح.
- حماية المؤسسة وأعضاء مجالسها قانونياً.
- رفع جودة البرامج والخدمات المقدمة للفئات المستهدفة.
- دعم الاستدامة المؤسسية على المدى المتوسط والطويل.

دور مؤسسات النفع العام في تحقيق أولويات الدولة

تنظر دولة الإمارات إلى مؤسسات النفع العام باعتبارها شريكاً أساسياً في منظومة التنمية المجتمعية، وركيزة داعمة لتعزيز المشاركة المدنية وتحقيق الأثر الاجتماعي المستدام. ويأتي هذا الدور منسجماً مع توجهات الدولة الهادفة إلى:

تعزيز التلاحم المجتمعي.	بناء قدرات قطاع مؤسسات النفع العام.
تمكين الفئات الأكثر احتياجاً.	توسيع نطاق الشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص.
استدامة الأثر الاجتماعي ومضاعفته.	

ومن هذا المنطلق، صُممت الأطر التنظيمية والتشريعية لتمكين مؤسسات النفع العام من أداء دورها بمرونة ومسؤولية، بما يعزز حضورها كمحرك تنموي فاعل في المجتمع.

أشكال مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات

في دولة الإمارات، لم تُصمم مؤسسات النفع العام كنموذج واحد يناسب الجميع، بل كمنظومة مرنة تعكس تنوع المجتمع وثراء مبادراته.

لهذا، جاءت أشكال مؤسسات النفع العام كمسارات مختلفة، كل مسار يخدم فكرة، ويحتضن غاية، ويقود أثراً مجتمعياً مناسباً لطبيعته.

ومن هنا تبدأ الرحلة:

اختيار شكل المؤسسة المناسب للفكرة... قبل الشروع في تأسيسها.

1 | الجمعية

هي مؤسسة نفع عام ترتكز بشكل أساسي على نظام العضوية، تُنشأ عندما يجتمع سبعة أشخاص أو أكثر حول هدف مجتمعي واحد، دون السعي لتحقيق الربح.

تُناسب الجمعيات:

- المبادرات المجتـــمعية.
- الأنشطة الثقافية والمهنية.
- العمل الاجتماعي المحلي.

أبرز ملامحها:

- تستمد قوتها من أعضائها ومشاركتهم.
- تُـدار من مجـلـس إدارة منتـخب.
- تُراقب من قبل الجمـعية العمـومية.
- مرنة وقريـبة من قلـب المـجتمع.

مصادر التمويل:

- اشتراكات الأعضاء.
- عوائد الأنشطة والخدمات التي تتناسب مع أهداف الجمعية.
- عوائد الاستثمارات (المصرح بها طبقاً لأحكام القانون).
- التبرعات والهبات والوصايا طبقاً للتشريعات السارية في الدولة.
- المنح والإعانات الحكومية.
- أية موارد وإيرادات أخرى طبقاً للنظام الأساسي أو توافق عليها السلطة المختصة.

الجمعية هي الخيار الأمثل عندما تكون المبادرة:

قائمـة على التفـاعـل المجتمـعي، والعـمل الميـداني، ومشـاركـة الأعضـاء في اتخـاذ القـرار والتنفـيذ.

2 | المؤسسة الأهلية

هي مؤسسة نفع عام غير ربحية قائمة على الأموال المُخصصة من قبل المؤسس لتحقيق غايات عامة تُدار من خلال مجلس أمناء يتم تعينه دون نظام عضوية مفتوح.

تُناسب المؤسسات الأهلية:

- العمـــل الخـيري المنـظـــــم.
- التمويل والدعم للبرامج والمبادرات.
- المشـاريع ذات الأثر طـويل الأمـد.
- المبادرات الوطنـية أو التخصـصية.

أبرز ملامحها:

- تعتمد على الاستدامة المالية.
- تركـــيز عالٍ على الحـــوكمة.
- أثرها غالباً وطني أو تخصـصي.
- نموذج احـترافي في التشـغيل.

مصادر التمويل:

- الأموال المخصصة عند الإنشـاء بما لا يقـل عن (5) مليون درهم.
- عوائد الأنشطة والخدمـات التي تتناسب مع أهداف المؤسسة.
- عوائد الاستثمارات (المصرح بها طبقاً لأحكام القانون).
- التبرعات والهبات والوصايا طبقاً للتشريعات السـارية في الدولة.

المؤسسة الأهلية هي الخيار الأمثل عندما يكون الهدف:

دعم مبادرات أخرى، أو الاستثمار في حلول مستدامة، أو إحداث تغيير عميق ومتدرج.

3 | الاتحـــاد

هو مظلة تجمع خمس مؤسسات نفع عام أو أكثر تعمل في مجال واحد أو مجالات متقاربة، بهدف التنسيق، والتكامل، وتوحيد الجهود ومضاعفة الأثر.

تُناسب الاتحادات:

- القطاعات المتشابهة.
- العمل التشاركي.
- بناء صوت موحد للقطاع.
- رفع الكفاءة والتأثير.

أبرز ملامحه:

- لا يعمل منفرداً بل بشكل تكاملي.
- يمثل أعضائه أمام الجهات المعنية.
- يعزز تبادل المعرفة والخبرات.
- يرفع كفاءة العمل المؤسسي.

مصادر التمويل:

- اشتراكات ومساهمات الجهات الأعضاء.
- الدعم الحكومي أو المؤسسي.
- عوائد الأنشطة والخدمات التي تتناسب مع أهداف المؤسسة.
- عوائد الاستثمارات (المصرح بها طبقاً لأحكام القانون).

الاتحاد هو الخيار الأمثل عنـدما تكـون الحـــاجة:

إلى تنظيم القطاع، وتمثيل مؤسساته، ورفع كفاءة العمل المشترك.

4 | صندوق التكافل الاجتماعي

مؤسسة نفع عام تُنشأ لخدمة موظفي جهة معينة، وتهدف إلى تعزيز التكافل الاجتماعي من خلال الدعم المالي أو الاجتماعي أو توفير الخدمات للأعضاء.

تُناسب التكافل الاجتماعي:

- الجهات الحكومية
- مؤسسات القطاع الخاص ذات الكوادر الكبيرة
- مبادرات الدعم الداخلي
- برامج الرعاية الاجتماعية

أبرز ملامحه:

- نطاقه محدد.
- أهدافه واضحة.
- قائم على الاشتراكات.
- يعزز الانتماء والتكافل.

مصادر التمويل:

- اشتراكات الأعضاء.
- المساهمات الدورية.
- الدعم المقدم من الجهة التابع لها الصندوق (إن وجد).

صندوق التكافل هو الخيار الأمثل عندما يكون الهدف:

بناء شبكة أمان اجتماعي داخل جهة أو مؤسسة واحدة.

مجالات وأنشطة مؤسسات النفع العام

تُصنف مؤسسات النفع العام في دولة الإمارات ضمن **11 مجالاً رئيسياً**، يندرج تحت كل منها عدد من الأنشطة والمبادرات، على أن تختار كل مؤسسة مجالاً واحداً رئيسياً يعكس طبيعة عملها الأساسية:

الثقافة والفنون الإبداعية
يعزز الهوية الثقافية والإبداع والفنون والتراث.
مثال: معارض فنية، حفظ التراث، دعم المبدعين

البحث العلمي
يركز على إنتاج المعرفة ودعم البحث العلمي والتطوير.
مثال: دراسات، أبحاث تطبيقية، ابتكار مجتمعي

الأعمال الخيرية والإنسانية
تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية وتلبية احتياجات الفئات الأكثر احتياجاً.
مثال: مساعدات غذائية، دعم مالي، إغاثة.

تمكين الأسرة والمجتمع
يركّز على تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.
مثال: تمكين الأسر، دعم الشباب، مبادرات الأحياء.

التعليم
يهدف إلى دعم التعليم، وبناء المهارات، ونشر المعرفة.
مثال: منح دراسية، برامج تدريب، دعم الطلبة.

التطوير المهني
يدعم تطوير المهن والمنتسبين إليها ورفع كفاءتهم.
مثال: جمعيات مهنية، تدريب متخصص، اعتماد مهني.

الرفق بالحيوان
حماية ورعاية الحيوانات وتعزيز الرفق بها ونشر الوعي المجتمعي حولها.
مثال: مراكز إيواء، حملات تبني، توعية.

الصحة
تعزيز الصحة العامة بالوقاية والتوعية وتحسين خدمات الرعاية الصحية.
مثال: التوعية الصحية، دعم المرضى، حملات فحص.

الترفيه والرياضة
تعزيز أنشطة الترفيه والتسلية كأسلوب حياة صحي. ويدعم التشجيع الرياضي
مثال: مشجعو الأندية ، أنشطة مجتمعية

البيئة
حماية البيئة والموارد الطبيعية وتعزيز ممارسات الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.
مثال: حملات التشجير، حماية الحياة الفطرية، الاستدامة.

التطوع
يعزز منظومة التطوع والمؤسسي.
مثال: منصات التطوع، بناء القدرات، برامج تمكين.

آلية اختيار المجال الرئيسي للمؤسسة

يُعد اختيار المجال الرئيسي لمؤسسة النفع العام خطوة محورية في مرحلة الإنشاء، إذ يحدد طبيعة عمل المؤسسة، ونطاق أنشطتها، وإطارها التنظيمي، ويُسهم بشكل مباشر في مضاعفة أثرها المجتمعي.

وعند اختيار المجال، يُراعى ما يلي:

انسجام المجال مع فكرة المؤسسة ورسالتها وأهدافها الأساسية.	قدرات المؤسسين وإمكاناتهم من حيث الخبرة، والموارد، والشراكات المحتملة.
التوافق مع توجهات الدولة وأولوياتها الوطنية، بما يعزز التكامل مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية، ويسهم في دعم مستهدفاتها.	التركيز على مجال رئيسي واحد عند الإنشاء، على أن تندرج الأنشطة والمبادرات ضمنه.
الاحتياج المجتمعي الفعلي، ومدى مساهمة المجال المختار في معالجة تحدٍ مجتمعي أو دعم فئة مستهدفة.	إمكانية قياس الأثر والاستدامة في المجال المختار على المدى المتوسط والطويل.

يمكن لمؤسسة النفع العام **اقتراح عدد من الأنشطة** ضمن المجال الرئيسي المعتمد، شريطة أن تكون جميعها متسقة مع أهداف المؤسسة ومصرحاً بها وفقاً للتشريعات والأنظمة المعمول بها.

مسار إنشاء مؤسسات النفع العام

في دولة الإمارات، توجد أربع أشكال قانونية لمؤسسات النفع العام، كل منها يخدم المجتمع بطريقة مختلفة، ويكمل غيره ضمن منظومة وطنية متكاملة تُحول الرغبة في العطاء إلى أثر مستدام، وتربط المبادرات المجتمعية بالأولويات الوطنية والتشريعات المنظمة.

ومن هنا تبدأ الرحلة...

أولًا: مرحلة الفكرة

الوصف:

تهدف هذه المرحلة إلى بلورة الفكرة الأولية للمؤسسة وتحديد إطارها العام قبل الــشروع في الإجراءات النظامية.

الإجـــــراءات:

1. تحديد واختيار المؤسسين وفق المعايير والشروط الفنية.
2. تحــديـد الهـدف العـــام من إنشـــاء المؤســـسة.
3. اختيار شكل المؤسسة وفق الأشكال القانونية المعتمدة.
4. تحديد مجال العـمل بما يتوافق مع الســياسات العامة للدولة وأولويات التنمية الوطنية.

المخرجـــــات:

- تصور مبـدئي معتـمد للفكرة.
- تحديد واضح لطبيعة النشاط.

ثانيًا: مرحلة التوافق

الوصف:

تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق التوافق بين المؤسسين على التوجهات الأساسية للمؤسسة.

الإجـــــراءات:

1. عقد اجتماع المؤسسين.
2. مناقشة واعتماد التوجهات العامة للمؤسسة والنظام الأساسي.
1. اقتراح (3) ثلاث أسماء.
2. تشكيل لجنة مؤقتة (إن وجدت) لمتابعة إجراءات الإنشاء.

المخرجـــــات:

- محضر اجتـماع المؤســـسين.
- اعتمـــاد مبـدئي للتوجـه المؤسـسي.
- اعتماد النظام الأساسي
- قرار تشـكيل اللجـنة المـؤقتة (في حال الجمعيات وصناديق التكافل الاجتماعي)
- قرار تشكيل مجلـــس الأمـناء (في حال المؤسسات الأهلية).

ثالثاً: مرحلة التقديم

الوصف:

تشمل هذه المرحلة تقديم طلب الإنشاء وفق المتطلبات القانونية عبر الموقع الإلكتروني للوزارة باستخدام الهوية الإماراتية UAE PASS.

الإجـــــراءات:

1. استكمال نموذج طلب الإنشاء.
2. استكمال بيانات النظام الأساسي.
3. إرفاق المستندات والبيانات الداعمة المطلوبة.

المخرجـــــات:

- طلـــب إنشـاء مؤســسة نفع عـــام مكتـمل ومقـــدم رســـميًا.

رابعاً: مرحلة الاعتماد

الوصف:

تقوم الجهة المختصة في هذه المرحلة بدراسة الطلب واتخاذ القرار النهائي.

الإجـــــراءات:

1. مراجعة الطلب والمستندات من قبل الجهة المختصة.
2. طلب استيفاء أي متطلبات إضافية (إن وجدت).
3. إصدار قرار الإشهار والتسجيل.

المخرجـــــات:

- قـــرار إشـــهار المؤســـسة.
- تسجيل المؤسسة رسمياً في السجـــلات المعتـــمدة.

مكونات النظام الأساسي

يُعد اختيار المجال الرئيسي لمؤسسة النفع العام خطوة محورية في مرحلة الإنشاء، إذ يحدد طبيعة عمل المؤسسة، ونطاق أنشطتها، وإطارها التنظيمي، ويُسهم بشكل مباشر في مضاعفة أثرها المجتمعي.

أنشطة وأهداف مؤسســة النفع العام وغايات تأسيسها، والفئات المستهدفة	قواعد تعــديل النظــام الأساسي وإنشـــاء الفروع
أنواع العضوية وشروطها، وإجراءات قبولها، وإسقاطها، وحقوق وواجـــبات الأعـضاء	ضوابط وإجراءات ممارسة الأنشطة والفعـــاليات والمــشاركة فيها
عدد أعضاء المجلس واختصــاصاته والشروط الواجب توافرها في أعضائه	الأجهزة الإدارية في الجمعية واختصاصاتها وآلية عمـلها
ضوابط إعادة انتخاب عضو مجـلس الإدارة بعد انتهاء مدة دورة المجلس	موارد مؤسسة النفــع العام وكيفية إدارتها والتصرف فيها
قواعد وأســس تنظيـم الجمــعيات العمومية العادية السنوية وغير السنوية	شروط وضوابط وإجراءات تعيين الكادر الوظـــيفي
شــروط التصفــية والحــل اخــتيارياً ومصـــير الأمـــوال	

معايير اختيار المؤسسين

- عدد **(7) مؤسسين** كحد أدنى.
- العمر: **21 سنة** فأكثر.
- حسن السيرة والسلوك.
- عدم وجود **أحكام قضائية** مخلة بالشرف والأمانة.
- **70%** على الأقل **من المواطنين.**
- غير المواطنين: إقامة سارية + 3 سنوات على الأقل + لا يحمل صفة دبلوماسية.

بالنسـبة للاتحـاد يجب توافر عدد **(5) على الأقل** من مؤسســات النفع العام **تمــارس نشاطاً متشــابهاً** من أنشطة النفـــع العـــام.

ملاحظة: تختلف المتطلبات التفصيلية حسب الشكل القانون لمؤسسة النفع العام.

خطوات إنشاء مؤسسات النفع العام

1 الفكـــــرة

- تحديد واختيار المؤسسين.
- تحديد الهدف العام.
- اختيار شكل المؤسسة.
- تحديد مجال العمل.

2 التوافـــق

- عقد اجتماع المؤسسين.
- مناقشة واعتماد التوجهات العامة للمؤسسة
- اقتراح (3) ثلاث أسماء.
- تشكيل لجنة مؤقتة (إن وجدت).

3 التقـــديم

- استكمال نموذج طلب الإنشاء.
- استكمال بيانات النظام الأساسي.
- إرفاق المستندات والبيانات الداعمة المطلوبة.

4 الإعتمـــاد

- .مراجعة الطلب والمستندات من قبل الجهة المختصة.
- طلب استيفاء أي متطلبات إضافية (إن وجدت).
- إصدار قرار الإشهار والتسجيل.

الأسئلة الشائعة

ما هي مؤسسات النفع العام؟

أشخاص اعتبارية خاصة مرخصة وفقاً للقوانين النافذة في الدولة، تُنشأ بقصد ممارسة نشاط أو أكثر من أنشطة النفع العام، وتأخذ أحد الأشكال المنصوص عليها في المرسوم بقانون، دون أن تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الربح.

ما الفرق بين العمل المؤسسي المستدام والمبادرات الفردية؟

تعتمد المبادرات الفردية على الجهود الشخصية وغالباً ما تكون محدودة من حيث الاستمرارية والأثر، في حين يقوم العمل المؤسسي المستدام عبر مؤسسات النفع العام ضمن منظومة مؤسسية تخضع للحوكمة والرقابة، وتركز على التخطيط الممنهج وقياس الأثر لتحقيق نتائج اجتماعية مستدامة وقابلة للقياس.

ما هو دور اللجنة المؤقتة؟

لجنة مؤقتة لا يقل عددها عن (3) ثلاثة أعضاء تقوم بتمثل مؤسسة النفع العام خلال مرحلة الإنشاء، وتنتهي مهمتها بعد انتخاب مجلس الإدارة الأول.

هل يتطلب إنشاء مؤسسة النفع العام تخصيص أية أموال؟

تتطلب المؤسسات الاهلية ذات النفع العام فقط عند إنشائها قيام المؤسس بتخصيص مال لا يقل عن (5) خمسة ملايين درهم لتشغيل وتحقيق اهداف وغايات المؤسسة.

هل يسمح ترخيص مؤسسة نفع عام بجمع التبرعات؟

لا، يتطلب ذلك الحصول على تصاريح مستقلة وفقاً للتشريعات المنظمة لجمع التبرعات في الدولة، باستثناء مؤسسات النفع العام التي تنص قرارات إنشائها على جمع التبرعات.

كم تستغرق إجراءات ترخيص مؤسسة نفع عام؟

تستغرق إجراءات ترخيص مؤسسة نفع عام مدة تصل إلى 30 يوماً من تاريخ استكمال جميع المتطلبات والمستندات اللازمة، وقد تختلف مدة الإنجاز الفعلية باختلاف نوع المؤسسة، ومستوى جاهزية الطلب، ووضوح النظام الأساسي، ودقة البيانات المقدمة، بما يسهم في تسريع إجراءات المراجعة والاعتماد.

هل يمكن تعديل أهداف المؤسسة أو مجال عملها بعد الترخيص؟

نعم، يمكن تعديل الأهداف أو المجال بعد الترخيص وفقاً للإجراءات المعتمدة، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة من وزارة تمكين المجتمع أو من جهات الترخيص المحلية، وبما يتوافق مع التشريعات المنظمة.

هل يشترط أن يكون جميع المؤسسين من مواطني دولة الإمارات؟

تختلف متطلبات الجنسية حسب نوع المؤسسة، حيث تشترط بعض الأنواع نسباً محددة من المواطنين، مع السماح بمشاركة غير المواطنين وفق ضوابط ومعايير معتمدة.

ما أهمية النظام الأساسي للمؤسسة؟

يُعد النظام الأساسي الوثيقة المرجعية الحاكمة لعمل المؤسسة، إذ يحدد أهدافها، وهيكلها التنظيمي، وصلاحيات مجالسها، وآليات اتخاذ القرار، والموارد المالية، وأوجه الصرف. وتؤثر جودة صياغته بشكل مباشر على سرعة الاعتماد واستدامة المؤسسة.

هل تخضــع مؤسســات النفــع العــام للرقــابة والإشراف؟

نعم، تخضع مؤسسات النفع العام للرقابة والإشراف وفقاً للتشريعات المعتمدة، بما يضمن الامتثال، وحسن إدارة الموارد، وحماية حقوق المستفيدين والمتعاملين.

هل يمكــن لمؤسســات النفع العـــام عقــد شراكـــات؟

نعم، تُشجع مؤسسات النفع العام على بناء شراكات مع الجهات الحكومية والخاصة ومؤسسات القطاع الثالث، بما يعزز التكامل، ويرفع كفاءة التنفيذ، ويضاعف الأثر المجتمعي، وذلك ضمن الأطر التنظيمية المعتمدة.

ماذا يحدث في حال توقف المؤسسة عن ممارسة نشاطها؟

في حال توقف المؤسسة عن ممارسة نشاطها، يتعين عليها إخطار الجهة المختصة واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة، والتي قد تشمل تصحيح الوضع، أو تعليق النشاط، أو الحل وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي والتشريعات المعتمدة.

800 623 www.moce.gov.ae moceuae